26 May 2023
Arabic

الدورة السابعة والسبعون
البند 163 (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر: السيد مارينكو أفراموفيتش (البوسنة والهرسك)

أولاً - مقدمة

1 - بناءً على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2022، أن تدرج البند المعنون "تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك" في جدول أعمال دورتها السابعة والسبعين وأن تحيله إلى اللجنة الخامسة.

2 - ونظرت اللجنة الخامسة في البند في جلستها التاسعة والعشرين والثالثة والثلاثين المعقودتين في 1 و 24 أيار/مايو 2023. وترد البيانات التي أدلى بها والملاحظات التي أبدت خلال نظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة⁽¹⁾.

3 - وللنظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/594)؛

(1) A/C.5/77/SR.29 و A/C.5/77/SR.33.



- (ب) تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/77/725)؛
- (ج) مذكرة من الأمين العام عن ترتيبات تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/77/754)؛
- (د) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/77/767/Add.2).

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.5/77/L.35

- 4 - في الجلسة الثالثة والثلاثين المعقودة في 24 أيار/مايو، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك" (A/C.5/77/L.35)، قدمه رئيس اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية نسقتها ممثلة سنغافورة.
- 5 - وقبل أن تبت اللجنة في مشروع القرار، أبلغت ممثلة عن الأمانة العامة للجنة بأنه، فيما يتعلق بالفقرة 1 من مشروع القرار (A/C.5/77/L.35)، التي أُيدت فيها الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/77/767/Add.2)، فهمت الأمانة العامة أنه، عند اعتماد القرار، سيتم تأييد الفقرتين 11 و 36 فقط من تقرير اللجنة الاستشارية المتعلقة بترتيبات التمويل للفترة 2023/2022.
- 6 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/77/L.35 من دون تصويت (انظر الفقرة 7).

ثالثاً - توصية اللجنة الخامسة

7 - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023⁽¹⁾ وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة⁽²⁾،

وإن تشير إلى قرار مجلس الأمن 350 (1974) المؤرخ 31 أيار/مايو 1974 بشأن إنشاء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وإلى القرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها ولاية القوة، وآخرها القرار 2671 (2022) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2022 الذي مدد بموجبه المجلس ولاية القوة حتى 30 حزيران/يونيه 2023،

وإن تشير أيضاً إلى قرارها 3211 بء (د-29) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 بشأن تمويل القوة وإلى قراراتها اللاحقة في هذا الشأن، التي كان آخرها القرار 289/76 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2022،

1 - تؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها بالكامل؛

ترتيبات التمويل للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

2 - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مبلغ 1 033 900 دولار من دولارات الولايات المتحدة للإنفاق على القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، بالإضافة إلى مبلغ 64 544 500 دولار المعتمد سابقاً لنفس الفترة بموجب أحكام قرارها 289/76؛

تمويل الاعتماد

3 - تقرر أن تقسم بين الدول الأعضاء، آخذة في الاعتبار مبلغ 64 544 500 دولار الذي سبق تقسيمه بموجب أحكام قرارها 289/76 للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، مبلغاً إضافياً قدره 1 033 900 دولار للإنفاق على القوة خلال الفترة نفسها، وفقاً للمستويات المستكملة في قرارها 239/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، مع مراعاة جدول الأنصبة المقررة لعامي 2022 و 2023، على النحو المبين في قرارها 238/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(1) A/77/754.

(2) الأجزاء ذات الصلة من A/77/767/Add.2.

4 - تقرر أيضا أن تبقى قيد الاستعراض في دورتها السابعة والسبعين البند الفرعي المعنون "قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك" في إطار البند المعنون "تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط".